

معهد واشنطن: صندوق النقد والإمارات يتدخلان لتخفيف الأزمة الاقتصادية في مصر



نشر معهد واشنطن تقريراً للكاتب بن فيشمان يستعرض تأثير تدفق الأموال من الإمارات وقرض صندوق النقد على الاقتصاد المصري.

يقول الكاتب إن البنك المركزي المصري أعلن في 6 مارس عن تخفيض متوقع منذ فترة للعملة لتمهيد الطريق لبرنامج قرض جديد بقيمة 8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي. ويبدو أن هذه الخطوة تمكنت بفضل تدفق نقدي من صفقة ضخمة لشراء قطعة أرض مع الإمارات العربية المتحدة قبل أسبوعين. وعلى المدى القصير، من المحتمل أن يعاني المصريون من زيادة في الأسعار خلال شهر رمضان على الرغم من التركيز الذي يضعه صندوق النقد الدولي والبنك المركزي على تقليل التضخم.

الصفقة الكبرى

في 23 فبراير، أعلن رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي عن صفقة بقيمة 35 مليار دولار مع الإمارات العربية المتحدة تتضمن تطوير منطقة رأس الحكمة، جزء من الساحل البحري الشرقي للبحر المتوسط بين الإسكندرية ومرسى مطروح.

ووافق صندوق الثروة السيادي الإماراتي على شراء 171 مليون متر مربع من الأرض بقيمة 24 مليار دولار، مع دفع 11 مليار دولار إلى القاهرة من الودائع الحالية للإمارات في البنك المركزي المصري. وبحسب مدبولي، ستحول 5 مليارات دولار من هذه الودائع إلى القاهرة كجزء من صفقة رأس الحكمة، بينما ستستخدم 6 مليارات دولار لـ «الاستثمار في مشاريع رئيسة في جميع أنحاء مصر لدعم نموها الاقتصادي وتطويرها». وقد يكون منتج البحر الأحمر المنطقة المستهدفة التالية.

من المقرر أن يبدأ مشروع رأس الحكمة في عام 2025، ومن المتوقع جذب 150 مليار دولار في الاستثمار لتحويل المنطقة إلى وجهة سياحية ومنطقة صناعية ومطار، مما يخلق فرص عمل للشركات والعمال المصريين. وستحتفظ مصر بحصة ملكية بنسبة 35 في المائة في التطوير - واحدة من الشركاء المعلن عنهم هي مجموعة طلعت مصطفى، مجموعة إنشاءات قريبة من الحكومة ولاعب رئيس في بناء العاصمة الإدارية الجديدة خارج القاهرة.

باعتبارها تسيطر على حوالي 200 مليار دولار من الأصول المالية، تعتبر أبو ظبي القابضة أصغر صندوق ثروة سيادي في الإمارات، خلف «هيئة أبو ظبي للاستثمار» (تريليون دولار) و «مبادلة» (275 مليار دولار). ويتأسس كل من هيئة أبو ظبي للاستثمار وأبو ظبي القابضة نائب مستشار الأمن القومي طحنون بن زايد آل نهيان، الأخ صاحب النفوذ للرئيس محمد بن زايد.

ويمثل استثمار رأس الحكمة أكثر من 10 في المئة من محفظة أبو ظبي القابضة. والأهم من ذلك، يؤكد الاستثمار في رأس الحكمة العلاقة الوثيقة بين قادة البلدين والتزام الإمارات بثبات مصر، الذي أظهرته أبو ظبي أكثر من أي مانح خليجي آخر منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة.

التأثير الإقتصادي

ويشير الكاتب إلى أنه وعلى المدى القريب، ستسهم الزيادة النقدية في تخفيف أزمة الاقتصاد في مصر وضخ الدولارات الضرورية إلى الاقتصاد، الذي عانى من تضخم قياسي وأزمة نقدية. وبعد تعويم العملة هذا الأسبوع، بدأ الجنيه المصري في التداول بسعر 50 جنيهاً للدولار بعد أن كان معظم العام عند 30؛ في الوقت الذي وصل فيه السعر في السوق السوداء 70.

وكانت هذه هي العملية الخامسة لتخفيض قيمة العملة منذ أبريل 2022، عندما كان السعر 15. ووفقاً للبنك المركزي، فإن «توحيد سعر الصرف أمر بالغ الأهمية، إذ يسهل القضاء على العجز في سوق العملات الأجنبية بعد إغلاق الفجوة بين الأسواق الرسمية والسوق السوداء». وفي الواقع، أدى نقص الدولارات إلى تباطؤ الواردات، ونقص الإمدادات الحرجة، وتثبيط الاستثمار.

ويوضح الكاتب أن الدفعة الأولى من الصفقة الإماراتية - 10 مليار دولار تسلمتها مصر - سوف تساعد بالتأكيد في تعويض هذا التخفيض في قيمة العملة، وبالإضافة إلى تخفيف حدود سحب البنك وعكس انخفاض التحويلات (التي انخفضت بسبب المخاوف من عدم توفر التحويلات). ومن المتوقع أن تدفع الإمارات الجزء المتبقي خلال شهرين.

ويضيف الكاتب أن النقود سوف تخفف أيضاً أزمة الديون في مصر. حتى سبتمبر 2023، كان نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلاد أكثر من 42 في المئة، بينما اقتربت الديون القصيرة الأجل وخدمة الدين من 40 مليار دولار، مقارنة بـ 35 مليار دولار في الاحتياطات الأجنبية.

في الوقت نفسه، تراجعت الإيرادات، جزئياً نتيجة لحرب غزة. وانخفضت السياحة بشكل كبير، وتراجعت إيرادات العملات الأجنبية من عبور قناة السويس إلى النصف - من 700 مليون دولار في يناير 2023 إلى 350 مليون دولار في يناير هذا العام - بسبب الهجمات المستمرة على الشحن التجاري من الحوثيين في اليمن.

ولا يزال من غير الواضح بالضبط كيف ستحول 11 مليار دولار من الودائع الإماراتية عملياً. حتى أكتوبر، كانت الإمارات تمتلك 6.3 مليار دولار في البنك المركزي المصري بالإضافة إلى جزء غير محدد من الـ 16 مليار دولار التي قدمتها دول عربية مختلفة سابقاً لمساعدة القاهرة في المشاكل الاقتصادية السابقة. وعلى الرغم من أن 11 مليار دولار لا يمكن تحويلها بسهولة إلى استثمارات، إلا أنها ستوفر دفعة فورية إلى البنك المركزي، الذي بلغت موجوداته الدولية 35.3 مليار دولار في الأول من فبراير.

معايير الإصلاح لبرنامج صندوق النقد الدولي

ووفقاً للكاتب، وبعد تعويم العملة المصرية، أعلن صندوق النقد الدولي اتفاقاً توسيع برنامج القرض إلى 8 مليارات دولار. وكان البرنامج السابق بقيمة 3 مليارات دولار المبرم في ديسمبر 2022، عندما اتفقت الأطراف على حزمة من الصندوق بعد أن زادت تكلفة القمح بشكل كبير بسبب جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. وجعل هذا الاتفاق مصر ثاني أكبر مقترض من صندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين.

وفي إطار البرنامج لعام 2022، وافقت القاهرة على تعويم عملتها، وتقليص الإنفاق، وتنفيذ برنامج الخصخصة عن طريق بيع حصص من الشركات الحكومية. ومع ذلك، تأجلت معظم هذه التدابير على مدار عام 2023 بسبب حملة إعادة انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي، مما دفع مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جيوارجيفا إلى التحذير من أن مصر ستستنزف احتياطياتها ما لم تقوم بتخفيض قيمة عملتها.

كانت جيوارجيفا أكثر تعاطفاً مع مصر منذ اندلاع حرب غزة في أكتوبر الماضي، وذلك لأنها أدركت تأثير الصراع على اقتصاد مصر. وفي أحدث تصريحاتها، وصفت صفقة بيع رأس الحكمة بـ «علامة إيجابية جداً». ومع ذلك، يعتبر برنامج صندوق النقد البالغ 8 مليارات دولار أصغر من المبلغ المتوقع والبالغ

10⁻¹² مليار دولار.

فيما يتعلق بالخصخصة، طالب برنامج صندوق النقد الدولي السابق مصر بتنفيذ خطتها الخاصة للخصخصة من خلال بيع 35 شركة حكومية، بما في ذلك بعض الشركات التابعة للجيش. في ديسمبر، أعلنت الحكومة أنها جمعت 5.6 مليار دولار من بيع إجمالي أو جزئي لأربعة عشرة شركة، بما في ذلك شركات صناعية وفنادق ومشاريع للطاقة المتجددة. وكان معظم المشترين من الشركات المصرية الخاصة المقربة من الحكومة (التي ركزت على شراء الفنادق) والكيانات الإماراتية.

ومن الصعب التحقق من الرقم 5.6 مليار دولار لأن عديداً من الصفقات المبلغ عنها أشارت إلى مجموعة من حصص الملكية ولم تحدد السعر الفعلي للبيع. ونظراً لأن معظم هذه المشتريات كانت حصصاً أقلية، فقد يكون لدى المشترين تأثير محدود على أداء الشركات وكفاءتها - وهدف الخصخصة الرئيس. ومع ذلك، قد يظهر المستثمرون الجدد عندما يستقر الجنيه. وفي الوقت الحالي، تظل الشركات الحكومية ذات القيمة الأعلى غير مباعة، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين.

دور الولايات المتحدة

من وجهة نظر واشنطن، طغت حرب غزة ودور القاهرة المركزي كوسيط مع حماس على المخاطر الاقتصادية التي تواجهها مصر. وبات معالجة الأزمة المالية وأثارها المحتملة على استقرار مصر هدفاً أمريكياً طويل الأمد، ولكنه ليس أولوية ملحة، خاصة وأن المراقبين يتوقعون أن يؤدي إنهاء الحرب إلى تحسين تدفق إيرادات القاهرة وتمهيد الطريق أمام الشركات المصرية للمشاركة في إعادة إعمار غزة.

وعلاوة على ذلك، تتمتع الإمارات بنفوذ أكبر بكثير على عملية صنع القرار الاقتصادي في مصر أكثر من واشنطن، مع محفظة ضخمة من الاستثمارات الحالية والمستقبلية ونظرة متوافقة لحقوق الإنسان، وفقاً للكاتب.

ومع ذلك، لا يزال بوسع الولايات المتحدة أن تلعب دوراً مهماً من خلال تشجيع الممارسات الاقتصادية الأكثر سلامة، بدءاً من خفض الإنفاق العام إلى تنفيذ مكونات أخرى من برنامج إصلاح صندوق النقد الدولي. ويشمل ذلك العمل مع صندوق النقد الدولي ومصر لتحسين القطاع الخاص من خلال الحد من مزايا الشركات المملوكة للدولة والجيش.

ويجب على إدارة بايدن والكونجرس أيضاً تشجيع الاستثمار الأمريكي الخاص في مصر، بالإضافة إلى مبادرات القطاعين العام والخاص مثل صندوق المشاريع المصري الأمريكي، الذي استثمر في شركات الأسهم الخاصة المربحة على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة على مدى العقد الماضي.